الصباح الاقتصادية
12
العدد 2074 - السنة السابعة
الخميس 9 ربيع الاخر 1436 - الموافق 29 يناير 2015
Thursday 29 january 2015 - No.2074 - 7th Year

شهدت ارتفاعاً في مؤشراتها الثلاثة

البورصة تستعيد نشاطها النسبي بدعم «أسهم الأداء التشغيلي»

■ استمرار حركة التدوير والتصحيح على بعض الأسهم الشعبية والمتوسطة

البورصة تستعيد عافيتها

اغلق سوق الكويت للاوراق المالية (البورصة) تداولاته أمس على ارتفاع مؤشراته الثلاثة بواقع 15ر21 نقطة للسعري ليبلغ مستوى 59ر6636 نقطة و 92ر1 نقطة للوزني و 6ر6 نقطة ل(كويت 15).

وبلغت قيمة الاسهم المتداولة عند الاغلاق نحو 6ر22 مليون دينار كويتي في حين بلغت كمية الاسهم المتداولة حوالي 251 مليون سهم تمت عبر 6174 صفقة.

وكانت أسهم شركات (تمويل خليج) و(دسك) و(الخليجي) و(صناديق) و (منازل) الاكثر تداولا في حين كانت أسهم شركات (ك تلفزيوني) و(خليج ت) و(الامتياز) و(اسمنت ابيض) و(خليج زجاج) الاكثر ارتفاعا.

يذكر ان (كويت 15) مؤشر وزني للقيمة الرأسمالية قابل للتداول يتضمن أكبر 15 شركة في السوق من حيث حجم السيولة وتتم مراجعة مكوناته بشكل نصف سنوي باختيار الشركات ذات السيولة والقيمة الرأسمالية الاعلى.

وساهمت حركة النشاط النسبي التي طالت عموم الاسهم لا سيما ذات الاداء التشغيلي في تدعيم مجريات سوق الكويت للاوراق المالية (البورصة) في جلسة أمس اضافة الى اعلانات بعض الشركات عن ادائها المالي للعام 2014 الى اغلاق المؤشرات الرئيسية الثلاثة في المنطقة الخضراء.

وعلى الرغم من ارتفاع السوق أمس الا ان الجلسة شهدت حالات من التباين بسبب استمرار الضغوطات البيعية وحركات جني الارباح والدخول القوي على بعض الاسهم القيادية التي حظيت بنسبة كبيرة قد تبلغ نحو ال50 في المئة من اجمالي القيمة النقدية لاجمالي الاسهم التي تم التداول عليها.

وكان واضحا في مسار الجلسة استعادة بعض المجموعات الاستثمارية دورها الشرائي تجاه الاسهم التي بلغت مستوياتها السعرية الحالية الى مراحل مغرية تستوجب الدخول عليها للظفر بها خاصة قبل الاغلاق الشهري والدخول بها في مرحلة جديدة في شهر فبراير وفق استراتيجية العرض والطلب.

وللجلسة الثالثة على التوالي كان لافتا استمرار حركة التدوير والتصحيح على بعض الاسهم الشعبية والمتوسطة في حين شهدت العديد من الاسهم المنظمة تحت مكونات مؤشر (كويت 15) ضغوطات بيعية من بعض المجموعات المضاربية التي رات في تلك الاسهم الفرصة لعمليات تجميع فعلية قد لا تتكرر في ختام الجلسة الاسبوعية التي تتزامن مع الاقفالات الشهرية.

■ بعض المحافظ المالية والصناديق الاستثمارية حاولت التفاعل بحذر مع الأسهم الصغيرة

وحاولت بعض المحافظ المالية والصناديق الاستثمارية التفاعل بحذر مع الاسهم الصغيرة ومنها ما تحت ال100 فلس حيث ما زالت هي المحور الاساس الذي يحرك بعض قطاعات السوق لا سيما الاستثماري الذي يحتاج الى «غربلة» بعض شركاته التي لا تضيف جديدا للاقتصاد والشركات المدرجة خاصة مع زيادة وتيرة خروج بعض الشركات التي تنسحب اختياريا من السوق نظرا لعدم استيفائها للشروط.

يذكر أن المؤشر السعري لسوق الكويت للاوراق المالية (البورصة) اغلق أمس مرتفعا 15ر21 نقطة ليصل الى مستوى 5ر6636 نقطة وبلغت القيمة النقدية نحو 6ر28 مليون دينار تمت عبر 6009 صفقات من خلال 4ر280 مليون سهم.

«البرميل الكويتي» يرتفع 22 سنتاً إلى 88ر40 دولاراً

لتر الديزل و الكيروسين 110 فلوس اعتباراً من أول فبراير

لقطة جماعية عقب توقيع العقد

اعلن المتحدث الرسمي باسم شركة البترول الوطنية الكويتية المهندس خالد صالح العسعوسي أن الشركة حددت 110 فلوس سعرا جديدا للتر الديزل والكيروسين اعتبارا من اول فبراير المقبل في محطات تعبئة الوقود.

وقال العسعوسي الذي يشغل ايضا منصب نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المساندة في الشركة لـ (كونا) أمس انه بناء على قرار لجنة الدعوم التابعة لوزارة المالية وفي ضوء التطورات التي طرات على أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية قامت الشركة بتنفيذ القرار القاضي بتحديد سعر جديد لمنتجي الديزل والكيروسين.

واشار الى ان الشركة تعمل جاهدة على تنفيذ هذا القرار اعتبارا من الأول من فبراير المقبل واتخذت الترتيبات اللازمة لذلك مضيفا ان هذه التعرفة ستسري على جميع محطات تعبئة الوقود بما في ذلك تلك التي تتبع شركتي الاولى والسور. وافاد بأن أسعار هاتين المادتين ستتناسب دائما مع مستوياتها في الأسواق العالمية وستتم مراجعتها بشكل شهري وفقا لتطورات أسعار المادتين في السوق العالمية مؤكدا ان البترول الوطنية ستواصل تزويد الجهات التي لديها متطلبات كبيرة ولديها حصص تزويد بهاتين المادتين بالسعر المدعوم (55 فلسا للتر الواحد) وفقا للشروط والمعايير المعتمدة.

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 22 سنتا في تداولات أمس ليبلغ 88ر40 دولار أمريكي مقابل 66ر40 دولار للبرميل في تداولات أمس الاول وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية أمس.

وتشهد الاسواق النفطية استقرارا نسبيا في مستوى الاسعار الذي بلغته اخيرا لاسيما مع اعلان بعض كبار المسؤولين النفطيين أعضاء منظمة الدول المصدرة للبترول (اوبك) عدم تغيير سياستهم النفطية في المرحلة الحالية.

وكان الرئيس التنفيذي لشركة النفط السعودية (ارامكو) خالد الفالح إحدى أكبر الشركات النفطية عالميا صرح أمس بان حالة عدم التوازن التي تشهدها أسواق النفط لا علاقة لها بأي شكل من الاشكال بالسياسة النفطية لبلاده.

وأكد الفالح ان السعر العادل للنفط هو المسؤول عن تحقيق التوازن بين العرض والطلب في السوق مشيرا الى ان الاحصاءات والبيانات حول الانتاج والتصدير ستظهر تراجعا في صادرات النفط السعودي ما يبين عدم ارتباط سياسة بلاده النفطية بالهبوط في الاسعار.

وجرى تداول عقود النفط الخام الامريكي لتسليم شهر مارس المقبل في بورصة نيويورك التجارية أمس حول مستوى 58ر45 دولار للبرميل في حين تداولت عقود (برنت) لتسليم الشهر ذاته عند مستوى 98ر48 دولار للبرميل.

وأعلن الرئيس التنفيذي في شركة نفط الكويت هاشم سيد هاشم توقيع الشركة عقدا لتنفيذ مشروع تطوير احتياطيات النفط الثقيل في طبقة فارس السفلية بحقل الرقة شمالي البلاد وانتاج 60 الف برميل من النفط يوميا في عام 2018.

وقال هاشم لوكالة الانباء الكويتية (كونا) اليوم إن تنفيذ هذا المشروع يعد حدثا بارزا في تاريخ شركة نفط الكويت إذ سيمكنها من إنتاج النفط الثقيل بكميات تجارية للمرة الاولى في تاريخها موضحا ان تطوير النفط الثقيل يعد هدفا استراتيجيا للشركة ومن المنتظر أن يسهم في تطوير قدراتها الفنية والتشغيلية لاحتياطيات النفط الثقيل الكبيرة التي تمتلكها الكويت.

وذكر أن المشروع يعتبر المرحلة الاولى لخطة تطوير النفط الثقيل وستليه مراحل أخرى لرفع إنتاجه حسب الحاجة كجزء من استراتيجية شركة نفط الكويت لعام 2030.

وبين أن المشروع يتكون من إنشاء وحدة إنتاج للنفط الثقيل وحقن البخار ومد أنبوب لنقل النفط الثقيل من شمالي الكويت إلى حظائر التجميع في مدينة الاحمدي.

وأضاف انه سيتم في تلك الحظائر إنشاء اربعة خزانات بسعة 300 الف برميل لكل منها لتجميع هذا النفط لمصفاة الزور الجديدة وانتاج الوقود قليل الكبريت بعد اكتمالها أو تصديره إذا دعت الحاجة للأسواق العالمية موضحا أن المشروع سيشمل ايضا إنشاء مبنى للموظفين إضافة إلى عدد من المرافق الأخرى.

وأشار الى أنه وقع العقد عن جانب (نفط الكويت) فيما وقعه عن الطرف الثاني الرئيس التنفيذي لقطاع الهندسة والانشاءات والعمليات والصيانة في (بتروفاك) مروان شديد والرئيس التنفيذي لشركة (اتحاد المقاولين) نبيل هرمز.

وانشئت شركة نفط الكويت في فبراير عام 1934 وتعد اهم الشركات التابعة لمؤسسة البترول الكويتية كونها المسؤولة عن استكشاف وانتاج النفط والغاز وتم منحها حق امتياز التنقيب عن النفط في البلاد بموجب الاتفاقية التي وقعها الأمير الراحل الشيخ احمد الجابر الصباح في 23 ديسمبر عام 1934.

وتشكل تلك الاتفاقية الحدث الابرز في تاريخ شركة نفط الكويت التي كانت تسمى آنذاك (شركة نفط الكويت المحدودة) وبملكية مشتركة وأسهم متساوية بين كل من شركة النفط الانجلو- فارسية أبوك المعروفة الآن باسم شركة البترول البريطانية (بريتش بتروليوم - بي بي) وشركة الخليج للزيت المعروفة حاليا باسم شركة (شيفرون).

وفي الاول من ديسمبر عام 1975 وقع اتفاق بين الحكومة الكويتية وشركة بريتش بتروليوم المحدودة (الكويت) - (بي بي) وشركة الخليج للزيت نصت مادته الاولى على أن تنقل كل الحصص المتبقية للشركتين في الحقوق بما فيها حقوق الامتياز الى الحكومة الكويتية.

بزيادة بلغت 222 مليون دينار خلال الشهر جاءت أقل من التوقعات

7٪ نمو الائتمان في الكويت خلال 2014

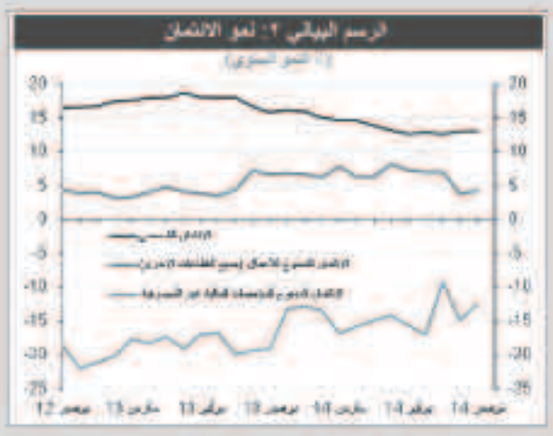

ارتفع نمو الائتمان خلال شهر نوفمبر، لكنه لم يعوض التراجع الذي سجله مؤخرا. وقد تسارع نمو الائتمان إلى ٪5.9 على اساس سنوي، بزيادة بلغت 222 مليون دينار خلال الشهر. وقد جاءت هذه الزيادة اقل من التوقعات الا ان تقديراتنا تشير الى ان الائتمان قد سجل نموا بحدود ٪7 خلال كامل العام 2014، وذلك بفضل التحسن الذي يقدر ان يكون قد سجله في الشهر الاخير، وقد انعكست تسويات قروض صندوق الاسرة بالإضافة إلى تسويات بعض ديون الشركات على نمو الائتمان خلال الأشهر الأخيرة. وقد جاءت الزيادات خلال هذا الشهر في القروض الشخصية وفي قطاعي النفط والغاز والعقار، في الوقت نفسه، ساهم النمو الكبير في الودائع في ارتفاع نمو عرض النقد ليصل إلى مستويات جديدة، بينما استقرت أسعار الفائدة على الودائع عند مستوياتها. بالمقابل، شهدت أسعار فائدة الإنترنبك تراجعا للشهر الثاني على التوالي.

وقد حافظت القروض الشخصية على مستوياتها القوية، مسجلة زيادة بلغت 88 مليون دينار خلال شهر نوفمبر، حيث استقر النمو عند ٪13.1 على أساس سنوي. وبحسب تقديراتنا، فقد حافظ نمو القروض الشخصية على تسارع وتيرته اذا ما استثنينا تسويات صندوق الأسرة. ولا تزال القروض المقسطة هي المحرّك الأساسي لنمو هذا القطاع، مسجلة ارتفاعا بواقع ٪15.6 خلال شهر نوفمبر. ونتيجة لذلك، فقد ساهمت القروض المقسطة بنحو ٪60 من صافي نمو الائتمان خلال هذا العام.

وشهد الائتمان الممنوح للمؤسسات المالية غير المصرفية نموا طفيفا بواقع 9 ملايين دينار خلال شهر نوفمبر، لكنه مازال منخفضا نتيجة بواقع ٪12.4 على أساس سنوي. وقد أدى هذا التراجع المستمر لهذا القطاع في خفض حصته من إجمالي الائتمان من ٪13 قبل الأزمة المالية إلى ٪4.6 حاليا.

وشهد الائتمان الممنوح إلى بقية القطاعات ارتفاعا بواقع 124 مليون دينار خلال شهر نوفمبر، لكنه يبقى دون حجم التراجع الذي سجله خلال الشهر السابق. وبلغ نمو الائتمان إلى هذه القطاعات ٪4.3 على أساس سنوي، مقارنة مع معدلات تراوحت بين ٪7 و٪8 في بداية العام 2014 . وقد ارتفع الائتمان الممنوح للقطاعات الإنتاجية (باستثناء قطاع العقار والائتمان الممنوح لشراء الأوراق المالية) بواقع ٪6.8 على أساس سنوي، ما يعكس استمرار النشاط القوي للاقتصاد غير النفطي.

وقد شهد الائتمان الممنوح إلى قطاع النفط والغاز أكبر زيادة بين مختلف القطاعات بلغت 100 مليون دينار، تبعتها الزيادة في قطاع العقار بواقع 48 مليون دينار. كما ارتفع أيضا الائتمان الممنوح لشراء الأوراق المالية بواقع 21 مليون دينار، عقب التراجع الكبير الذي سجله خلال أكتوبر. وفي الوقت نفسه، تراجع الائتمان الممنوح لقطاع التجارة وقطاع الصناعة وقطاع البناء والإنشاء.

وارتفع عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) خلال شهر نوفمبر ليصل إلى ٪4.5 على أساس سنوي، وذلك على خلفية قوة نمو الودائع بعد أن تراجعت لأشهر مضت. وارتفعت ودائع القطاع الخاص بواقع 907 ملايين دينار، انقسمت ما بين الدينار والعملة الأجنبية. وقد شهدت الودائع تحت الطلب بالدينار زيادة كبيرة بواقع 752 مليون دينار، بينما تراجعت الودائع لأجل بواقع 297 مليون دينار. وسجل عرض النقد بمفهومه الضيق (ن1) ارتفاعا بواقع ٪14.7 على أساس سنوي، وذلك على خلفية التحول من الودائع لأجل إلى الودائع تحت الطلب.

واستقرت أسعار الفائدة على الودائع لأجل بالدينار. وقد استقرت أسعار الفائدة على الودائع لأجل شهر واحد وثلاثة أشهر وستة أشهر واثني عشر شهرا عند ٪0.62 و٪0.81 و٪1.01 و٪1.23 على التوالي. وقد تراجعت أسعار فائدة الإنترنبك للشهر الثاني على التوالي، حيث انخفض سعر عرض الكيبور لشهر واحد بواقع نقطتي أساس ليصل الى ٪1.09.

الدولار يستقر أمام الدينار عند 0.294 واليورو يرتفع إلى 0.334

استقرار الدولار امام الدينار

استقر سعر صرف الدولار الامريكي مقابل الدينار الكويتي أمس عند مستوى 294ر0 دينار في حين ارتفع سعر اليورو ليصل الى 334ر0 دينار مقارنة بأسعار صرف أمس.

وقال بنك الكويت المركزي في نشرته اليومية على موقعه الالكتروني إن سعر صرف الجنيه الاسترليني ارتفع الى 447ر0 دينار فيما استقر الفرنك السويسري عند 326ر0 دينار وبقي سعر صرف الين الياباني عند مستوى 002ر0 دينار دون تغيير.

وبالنسبة الى العملة الاوروبية الموحدة (اليورو) اقر البنك المركزي الاوروبي أخيرا بدء العمل بسياسات التخفيف الكمي في أول اجتماعات هذا العام وبكمية فاقت التوقعات في الاسواق ما دفع اليورو نحو الانزلاق لادنى مستوى منذ عام 2003.

وشكلت القرارات التوسعية التي اتخذها المركزي الاوروبي إلى جانب التلميحات التي كانت تخرج من الاعضاء هذا فضلا عن تدهور توقعات التضخم في المجمل عوامل عززت من تسارع انخفاض اليورو.

وعن الاقتصاد الامريكي أقر المجلس الاحتياطي الاتحادي الامريكي (البنك المركزي) تأخير رفع سعر الفائدة إلى ما بعد النصف الاول من العام الجاري ملمحا الى تأجيل سعر الفائدة حتى العام المقبل في علامات من شأنها الضغط سلبا على اداء الدولار الامريكي والذي لا يزال عند اعلى مستوياته أمام سلة من العملات منذ عام 2003.

بغية تعريف العاملين بمفهوم الذمة المالية واستعراض شكل القرار ومكوناته وآلية تقديمه

«مكافحة الفساد» تنظم ورشة حول الذمة المالية بديوان المحاسبة

نظمت الهيئة العامة لمكافحة الفساد ورشة عمل في مقر ديوان المحاسبة بغية تعريف العاملين بالديوان بمفهوم الذمة المالية واستعراض شكل القرار ومكوناته وآلية تقديمه وفقا للقانون رقم 24 لعام 2012 المعني بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد.

وقال الديوان في بيان صحافي أمس ان ورشة العمل تأتي في اطار البرنامج التوعوي والتدريبي من الهيئة لتعريف المشمولين بأحكام القانون بمفاهيم اقرارات الذمة المالية الملزم تقديمها من قبلهم ومساعدتهم في فهم مكونات اقرارات الذمة وآليات الاقرار والنماذج المعدة خصيصا لتلقي الاقرارات والخطوات اللازمة لتنفيذها بخطوة تسبق البدء في تعبئة الاقرارات اضافة الى مواعيد تقديمها.

واضاف البيان ان مدير ادارة استلام ومتابعة اقرار الذمة المالية في قطاع الكشف عن الذمة المالية في الهيئة العامة لمكافحة الفساد صالح التنيب قام بتقديم الورشة على فترتين منفصلتين الاولى لمدققي الديوان والثانية للاداريين والعاملين في القطاعات المساندة.

يذكر ان قانون انشاء الهيئة رقم 24 لعام 2012 تضمن الاحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية وحدد عدة اختصاصات للهيئة ومنها تلقي اقرارات الذمة المالية وتشكيل اللجان لفحصها كما حدد القانون الفئات الملزمة بتقديم الاقرارات والتي تشتمل على الخاضعين لأحكام القانون.